

تلخيص كتاب: ظاهرة الهجرة اليمنية

تاريخ الهجرات اليمنية:

أ- الهجرات القديمة:- يروي المؤرخون أن اليمن كان يشهد منذ قديم الزمان هجرة بعض سكانه من وقت لآخر إلى خارج الوطن بحثاً عن ظروف أكثر ملائمة لتحقيق حاجاتهم ورغباتهم، ويختلف الكتاب فيما بينهم في تحديد ما يمكن أن يصلح تاريخاً لبداية الهجرة اليمنية، فمنهم من يؤرخ لبداية الهجرة بهجرة البونيين إلى شمال أفريقية، والتي يروي أنها تمت في الألف السادي قبل الميلاد، ومنهم من يؤرخ لبداية الهجرة بهجرة اليمنيين إلى بلاد ما بين النهرين وسوريا بعد انهيار سد مأرب، والذي كان على المشهور في بدايات العصر الميلادي، ومنهم من يروي تواريخ أخرى غير ذلك. ومن الواضح أن تلك الهجرات القديمة لم تكن متواصلة، كما أنها اختلفت عن الهجرة الحديثة – والتي نحن بصدد دراستها – بأمر لعل أهمها أن الهجرات القديمة كانت تتم على أساس قرارات جماعية، كما أنها كانت تميل إلى الإستيطان الدائم في مقرها الجديد.

ب- الهجرات الحديثة:- ونعني بها موجة الهجرة الحالية التي بدأت تشهدها بلادنا ربما منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ويميل الكتاب إلى ربط بداية الهجرة الحديثة بحدث خارجي مهم، إذ نجد الأستاذ أحمد القصير يربطها بإحتلال عدن (1839م)، ويربطها ببشارت بإفتتاح قناة السويس سنة (1869م)، بينما يربطها الدكتور أبوبكر السقاف بإنهزام السفن الشراعية اليمنية أمام السفن التجارية الأوروبية، على أن الكتاب يتفقون فيما بينهم أن أهم حدث أعقبه بلوغ الهجرة اليمنية ذروتها هو الإرتفاع الضخم في أسعار النفط العربي في الفترة 74/73.

توصيف الهجرة اليمنية:

1- **حجم الهجرة اليمنية:-** مع أن الإحصاء السكاني الأول في بلادنا والذي تم عام 1975م لم يسجل سوى (649،331) شخصاً مغترباً في خارج البلاد أثناء عملية الإحصاء فإن الجهاز المركزي للتخطيط قدر عدد المغتربين اليمنيين لعام 1975م بحوالي 1.234.000 نسمة، ولعام 1981م حوالي 1.395.000 نسمة، وبينما تهبط بعض التقديرات غير الوطنية (كتقديرات الفريق السويسري، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي) بعدد العاملين اليمنيين في الخارج إلى أرقام تقل كثيراً عن تقدير الجهاز المركزي، حيث قدرهم - مثلاً - الفريق السويسري لعام 1975م بـ 635.000 نجد أن هنالك تقديرات غير رسمية (صحيفة الثورة، مجلة أوروبا والعرب) ترتفع بأعداد المغتربين إلى أرقام تزيد كثيراً عن تقدير الجهاز المركزي للتخطيط. مهما يكن الإختلاف في إعطاء تقدير محدد لعدد المغتربين اليمنيين فإن هنالك اتفاقاً عاماً بأن اليمن يعتبر من أكبر الأقطار العربية المصدرة للعمالة من حيث الحجم، وربما لا تسبقه في ذلك سوى مصر، أما من حيث نسبة العمالة المهاجرة إلى مجموع العمالة الوطنية فإن الأرجح هو أن اليمن تتصدر القائمة، حيث تتراوح هذه النسبة ما بين 35.43 % وحسب تعدادي 75.81 مثل المغتربون نسبة 19،20 % على التوالي من مجموع السكان.

2- التوزيع الجغرافي:

أ- **المصادر الجغرافية:-** أسفر إحصاء 75 عن إختلاف ملحوظ في نسبة الهجرة بين مختلف محافظات الجمهورية، وقد جاءت في مقدمة المحافظات الأكثر معدلاً للهجرة محافظات: تعز، إب، البيضاء، ومن الأسباب التي يمكن أن تعلل هذا الإختلاف إختلاف مواقع المحافظات من حيث قربها وبعدها من موانئ بلادنا، وإختلاف الكثافة السكانية لمختلف المحافظات، وإختلاف الأوضاع السياسية

والاجتماعية خاصة فيما قبل الثورة المباركة. ومع أن من المتوقع – لأسباب كبيرة – أن يحدث تغير في نسب الهجرة بمرور الزمن إلا أن من المرجح ألا يكون هذا التغيير من الضخامة والتوازن بحيث أنه يساوي نسب الهجرة بين مختلف المحافظات رغم إختلاف ظروفها. وذلك أمر يجعلنا نترث في قبول التقدير المتساوي (16%) الذي أعطاه الإحصاء التعاوني لنسب الهجرة في مختلف المحافظات.

ب- **التوجهات الجغرافية:-** لا شك أن هنالك أعداداً لا بأس بها من مغتربينا في معظم الدول العربية وفي كثير من دول العالم، إلا أن من الواضح أن هنالك دولاً بعينها إستأثرت بالغالبية العظمى منهم، ويمكن القول أنه قبل ظهور النفط العربي كان المغتربون يوجدون بكثافة أكبر في دول شرق إفريقيا، والولايات المتحدة، وبريطانيا و – لدرجة أقل – في جنوب شرق آسيا، إلا إنه – وباكتشاف النفط – بدأ معظمهم – وربما الأغلبية – يفضلون التوجه إلى دول الخليج العربية والسعودية، حتى أنه يقدر أن حوالي 80% من المغتربين اليمنيين يوجدون حالياً في هذه الدول.

3- التوزيع المهني:

أ- **الأصول المهنية:-** إستناداً إلى التوزيع المهني للعمالة اليمنية المقيمة، وعلى نتائج بعض الدراسات لعينات من المهاجرين (كعينة الخامري) يمكن القول : أن المهنة الأصلية التي كان يمارسها معظم المغتربين اليمنيين قبل اغتربهم هي الزراعة، وبالطبع هنالك مغتربون كانت لهم مهن أخرى غير الزراعة كالتجارة، والأعمال الحرفية وغيرها، إلا أنهم لا يمثلون إلا نسبة قليلة من مجموع المغتربين، وأقل منهم ذو الكفاءات والمؤهلات العليا.

ب- **المآلات المهنية:-** حيث أن من الواضح من الأصول المهنية أن معظم المغتربين اليمنيين يصلون إلى المهجر وهم مفتقرون إلى المهارات أو الكفاءات

فإنهم لا يجدون بدأً من العمل في المهجر في الأعمال الشاقة وغير أو شبه الماهرة، كأعمال البناء والتشييد والورش وخدمات المطاعم والفنادق قيادة السيارات والملاحة والتجارة ونسبة قليلة تعمل في مجال المهن الإدارية التخصصية، ويؤكد ذلك المسوح الميدانية التي أجريت على المغتربين.

4- بعض مميزات المغتربين اليمنيين:- من نتائج الخاصية الانتقائية تميز مجموعة المغتربين من مختلف الجنسيات إلا أننا نجدها بوضوح أكثر لدى المغتربين اليمنيين من هذه الميزات:

1- ارتفاع نسبة الذكور:- وحسب بعض التقديرات أن عدد الذكور يزيد عن 90% من مجموع المغتربين.

2- ارتفاع نسبة صغار السن:- حيث أن نسبة كبيرة من المغتربين اليمنيين تقل أعمارهم عن الحد الأدنى العام للمغتربين في العالم (20 سنة).

3- النشاط:- نتيجة للميزتين أعلاه يرتفع معدل النشاط الإقتصادي بين المهاجرين اليمنيين، كما إنهم يتميزون كأفراد بحركة ونشاط دائبين.

5- معدل الإقامة في النهجر:- مع أن الوقتية هي الصفة الغالبة على الإغتراب اليمني إلا أن الإحصاءات المتوفرة تشير إلى أن معدل الإقامة الواحدة وكذا مجموع مدة الإغتراب للمغترب اليمني أكبر منهما عند المغتربين الآخرين، وحسب نتائج العينة التي درسها الخامري فإن 27% منهم لم يزوروا الوطن إلا بعد 4-9 سنوات.

عوامل الهجرة اليمنية

تقسم عوامل الهجرة عادة إلى عوامل دفع وعوامل جذب.

أ- عوامل الدفع:- يمكن تلخيص أهم العوامل التي دفعت باليمنيين إلى الإغتراب بـ:

1- عوامل اقتصادية:- وأهمها: تخلف النشاط الصناعي، وضعف مواردنا

المستغلة، وعجزها عن إشباع حاجة المواطنين الأساسية.

2- عوامل نفسية وإجتماعية:- كإفتقار المواطن لمشاعر الأمن والطمأنينة والمساواة

الإجتماعية، بسبب ما كان يسود بلادنا سابقاً من الحروب القبلية والأهلية وسرعة اللجوء

إلى السلاح لحسم المشكلات وأعمال الثأر والتقسيمات الطبقية.

3- عوامل سياسية:- وأهمها: فساد السلطة الإمامية من حيث إرهابها للمواطنين،

وأكلها لأموالهم ظلماً وعدواناً عن طريق ما كانت تفرضه من ضرائب باهظة،

وتكريسها للحروب القبلية، والتفرقة الطائفية، وحيلولتها دون إستغلال موارد البلاد.

4- إستغلال نسبة كبيرة من اليمنيين بمهنة التجارة وماكانت تتطلبه هذه المهنة من

المشتغلين بها من تنقل دائم بحثاً عن المكان الأفضل تجارياً ولو خارج اليمن، ولعل مما

يؤكد دور التجارة في الإغتراب وجود جاليات يمنية في الدول التي كانت تربطها باليمن

علاقات تجارية.

5- الدراسة في الخارج:- فهناك أعداد كبيرة من اليمنيين درسوا أو يدرسون في

الخارج سواء في التعليم ما دون الجامعي أو التعليم الجامعي وما فوق، وقد أوردت (

الثورة) أنه في عام 83 كان هنالك 17.000 يمني يدرسون في المملكة السعودية وجدها،

ويعتقد أن الدراسة في الخارج تشجيع الطالب على الإغتراب، وكمثال تقول بعض

التقارير أن 80% من الطلاب العرب الذين يدرسون في أمريكا يهاجرون إليها في

النهاية.

ب- عوامل الجذب:- مقابل الأوضاع السيئة التي كانت تدفع بالمواطن اليمني إلى الإغتراب كان بعض العالم الخارجي ينعم بظروف أحسن (المعيشية والتعليمية والصحية والمهنية...الخ) في تلك البلاد إلى:

1- الفرص التجارية والمشاريع التي أقامها الإستعمار في بعض البلدان.

2- قيام الثورة الصناعية في الغرب.

3- ظهور النفط العربي.

ومن الطبيعي أن تمثل تلك الظروف الحسنة في بعض البلاد عوامل جذب للمواطن اليمني الذي كان يعاني من ظروف سيئة في بلاده، وقد ساعد الإعلام بمختلف وسائله وقنواته – وخاصة مؤخراً – على نقل عناصر الجذب في بلاد الغربية إلى المواطن اليمني، وإن كان من الواضح بإستقراء حدة عوامل الدفع في بلادنا- وخاصة في الماضي – أن الإغتراب كان بالنسبة للكثيرين ضرورة معيشية الأمر الذي يدعونا إلى القول بأن الهجرة اليمنية أكثر ما تأثرت بعوامل الدفع منها بعوامل الجذب.

مستقبل الهجرة اليمنية

إن العوامل المنظورة التي يمكن أن يتأثر بها مستقبل الهجرة اليمنية هي التطورات التي استجبت أو يمكن أن تستجد فيما يخص عوامل الدفع وعوامل الجذب.

أ- تطورات عوامل الدفع:- من الواضح أن بعض عوامل الدفع التي كانت تدفع المواطنين اليمنيين إلى الإغتراب بدأت تتضاءل حدتها كالعوامل الإجتماعية والنفسية والإقتصادية، وأن بعضها لم يعد له وجود كفساد السلطة السياسية، ورغم التحسن الإقتصادي المرتقب وخاصة إذا ما نجحنا في إستغلال مواردنا النفطية والزراعية كما هو مأمول، فإن هنالك بعض الأسباب التي لا تجعلنا نتوقع أن ينخفض في المستقبل القريب حجم العمالة اليمنية التي تتطلع إلى الهجرة من هذه الأسباب:-

1- النمو الذاتي للمضاعفات الإقتصادية الطاردة (السلبية) للإغتراب: وذلك من خلال:

أ- إضعاف الإنتاج الوطني وخاصة من السلع الضرورية

ب- إرتفاع القوة الشرائية لدى عائلات المغتربين

ج- إرتفاع تكلفة الإنتاج المحلي

د- إستنزاف الكفاءات الوطنية

كل تلك تؤدي إلى إرتفاع الأسعار وتضخمها بحيث يصعب على المقيمين – وخاصة من ليس لهم حق مصدر دخل خارجي – شراء إحتياجاتهم الأساسية فيضطرون إلى الإغتراب ويساهمون بذلك في إرتفاع أكثر للأسعار.

2- الفارق الكبير بين معدل النمو السنوي للسكان ومعدل النمو السنوي لفرص العمل: فقد بلغ معدل النمو السنوي للسكان المقيمين لفترة الخطة الخمسية الأولى 3.4 % يبلغ معدل النمو السنوي المخطط لقوة العمل في الخطة الخمسية الثانية 2.4% وهناك من المؤشرات ما يوحي بإحتمال إرتفاع معدل النمو السنوي للسكان وإنخفاض معدل النمو السنوي لقوة العمل (لأسباب سوء الوضع الإقتصادي العالمي، والزلازل، تناقص تحويلات المغتربين...الخ)

4- الإرتفاع المطرد في مستوى المعيشة لغالبية الشعب اليمني وما يترتب على ذلك من إرتفاع حجم الإحتياجات الأساسية للمواطنين بصورة تفوق الزيادة المقابلة في حجم الإنتاج الوطني لهذه الإحتياجات. العوامل السابقة وغيرها تعطينا صورة عن حجم المواطنين الذي قد يتطلعون إلى الإغتراب إلا أن حجم من سيتمكن منهم من الإغتراب سيتأثر كثيراً بتطورات عوامل الجذب.

ت-تطورات عوامل الجذب:- بالنظر في أسواق العمل الخارجية التي يتركز فيها المغتربون اليمنيون وهي:

- أسواق التجارة والمشاريع الإستعمارية في جنوب آسيا وشرق إفريقيا
- أسواق العمل في الدول الرأسمالية الغربية
- أسواق العمل في دول النفط العربية

نجد أنه:

1- لم يعد لأسواق جنوب آسيا وشرق إفريقيا ما يجذب إليها مغتربين يمنيين جددًا، بل إنها تحولت إلى أسواق غير مرغوب فيها حتى من المغتربين القدامى الذين بدأوا يغادونها منذ سنوات عدة.

2- يشهد السوقان الغربي والعربي بعض التطورات التي تقلل من إستقبالهما للمغتربين اليمنيين، ولعل أهم هذه التطورات ما يلي:

أ- السوق العربي:-

1- كساد سوق النفط وما نتج عن ذلك من تناقص دخول دول النفط العربية وإنتهاجها سياسة التقليل من المشاريع والإستغناء تدريجياً عن العمالة الأجنبية بصفة عامة.
2- تغير نوع الكفاءات المطلوبة وإفتقار المغتربين اليمنيين لهذا النوع من الكفاءات والمؤهلات.

3- التنافس الشديد من قبل المهاجرين القادمين من الدول غير العربية وخاصة جنوب شرق آسيا ، وتفضيل السوق العربي لهم لأسباب عدة.

ب-السوق الغربي:-

1- إرتفاع نسبة البطالة بين المواطنين المحليين وما نتج عن ذلك من شعور عدائي تجاه المغتربين في كثير من دول السوق الغربي.
2- الثورة الإلكترونية التي بدأت تقلل من حاجة أسواق العمل الغربية إلى الأيدي العاملة.

يبدو من التطورات السابقة أن مستقبل الإغتراب اليمني يواجه إختناقاً حيث أنه في الوقت الذي يتوقع أن يزداد فيه من يتطلعون إلى الإغتراب من اليمنيين فإن الكثير ممن يغتربون منهم قد لا يجدون فرصاً للعمل، كما أن الأمر قد يسوء أكثر فيفقد بعض العاملين من المغتربين القدامى وظائفهم ويعودون إلى الوطن، مما قد يتسبب في إرتفاع نسبة البطالة في البلاد، إلا أن المرء ليتفاءل من أن يخفف من هذه الإختناقات: علاقتنا المتميزة مع بعض دول المهجر، والتطورات الإقتصادية المرتقبة داخل بلادنا.

آثار الإغتراب ومصاحباته

* يتأثر نوع وحجم الآثار المترتبة على الهجرة بثلاثة عوامل أساسية تتفاعل في إطار الزمن، وهذه العوامل هي:

1- خصائص ومقومات المهجر: فمثلاً الآثار التي يمكن أن يتكرها على المغترب مجتمع رأسمالي غير محافظ لابد ستختلف عن الآثار التي يتركها مجتمع شرقي محافظ.

2- خصائص ومقومات الوطن: فمثلاً مدى تقبل مجتمع الوطن للآثار الواردة يتأثر كثيراً بالمرحلة التاريخية للمجتمع (مرحلة تغيير، مرحلة ما قبل التغيير، أو ما بعده).

3- خصائص وحجم المهاجرين: فمثلاً يتوقف نوع الآثار التي تنشأ بين المغترب والمهجر على الحالة التعليمية للمغترب.

● وقبل الدخول في تفاصيل الآثار لابد من توضيح أن:

1- ليس الإغتراب وحده هو المسئول عن ظهور كل هذه الآثار المذكورة لاحقاً، كما أن العلاقة بين الإغتراب وبين بعض هذه الآثار ليست علاقة ضرورية.

2- من الصعوبة تحديد آثار الإغتراب – وخاصة غير المادية أو الإقتصادية- تحديداً رياضياً دقيقاً لأسباب منها:

أ- صعوبة إخضاع الظواهر الإجتماعية للقياس والإحصاء

ب- حاجة التغييرات الإجتماعية إلى مدى زمني أكبر لكي تظهر وتتشكل في صورة واضحة.

ت- إفتقار مجتمعنا للإحصاءات بصورة عامة والإجتماعية منها بصورة خاصة.

أولاً:- الآثار الإقتصادية

أ- الإيجابيات:-

1- العائد المايد:- الذي تجنبته البلاد (الحكومة وعائلات المغتربين) من تحويلات ومدخرات المغتربين، ومع أن التحويلات المرصودة هي مبالغ ضخمة جداً حيث نجد - مثلاً - أن التحويلات الخاصة ارتفعت من 564 مليون ريال عام 73/72 إلى 6118 مليون ريال عام 79/80 إلا أن من المؤكد أن هنالك نسبة كبيرة جداً من تحويلات المغتربين تتم بطرق غير مصرفية ومن ثم فهي ليست مرصودة.

• ومن الفوائد العامة لهذه التحويلات:

- أ- دعمها لميزانية الدولة فوجد مثلاًص أن عوائد هذه التحويلات حولت ميزانية المدفوعات من عجز قدر بعشرين مليون دولار عام 73/72 إلى فائض بحوالي مائتين وثمانين مليون دولار عام 75/76.
- ب- توفير رأس المال اللازم لقيام بعض المشاريع الإنمائية التي قامت على مدخرات المغتربين.

3- إمتصاص العمالة الفائضة:

- 4- إكساب المغتربين لمهارات فنية جديدة وتوضح دراسة ميدانية أجريت على مشاريع القطاع المعماري بأن معظم المهارة ورأس المال اللازميين لهذه المشاريع أكتسبت من المهجر.

5- وجود عدد كبير من المواطنين مغتربين خارج بلادنا يخفف من أعباء الحكومة المالية: التي كانت ستصرف في الخدمات الأساسية لهؤلاء المغتربين وعائلاتهم لو لم يغتربوا.
وقد أظهرت كارثة الزلزال التي حلت بالبلاد بأن المغتربين يمكن أن يكونوا مصدر غوث سخي.

ت- السلبيات:-

1- سوء إستغلال أموال المغتربين:- بصرفها في مجال الإستهلاك اليومي ومجال الكماليات والترف والفخر، وقد أدى هذا النوع من الصرف غير المرشد إلى:
- تشجيع المنتجات غير الوطنية وإستبدالها بالمنتجات الوطنية.
- التأثير السلبي على أنماط الإستثمار وتوجيهها نحو السلع غير الضرورية وذات الربح السريع.
- إهمال العمل الإنتاجي (الدرجات الزراعية مثلاً) وتشجيع زراعة القات على حساب السلع الأساسية نتيجة لتوفر المال اللازم لشراء هذه السلع مستوردة.

3- إستنزاف الإغتراب للعمالة الماهرة والكفاءات الوطنية: وما يترتب على ذلك من عدم إستقرار الكادر الوظيفي للدولة والإضطراب إلى إستقدام الأجانب بالعملة الصعبة، وإرتفاع أجور العمل والإنتاج الوطني مما يجعله غير قادر على منافسة السلع المستوردة.

4- تضخم الأسعار: نتيجة لإرتفاع القوة الشرائية ولإرتفاع أجور الإنتاج الوطني.

للنقاش: أثر الإغتراب على الزراعة.

ثانياً: الآثار الاجتماعية (التعليمية، التربوية، الفكرية، والسياسية):

أ- الإيجابيات:

- 1- فرص التعليم التي توفرت للمغتربين في الخارج في وقت لم تكن لتتوفر مثلها للمواطنين المقيمين، وما زال هنالك عدد كبير من الطلاب يدرسون في الخارج.
- 2- أذكت الهجرة في المغتربين روح الغيرة على الوطن ونمت فيهم الوعي السياسي مما دعى أن يقوم المغتربون بدور كبير في تغيير الوضع السياسي ودعم النظام الجمهوري معنوياً ومادياً.
- 3- أتاح الإغتراب لكثير من اليمنيين الفرصة لإبراز كفاءاتهم ومواهبهم المختلفة، ودفعه إلى التطلع إلى آفاق عليا في مختلف المجالات.

ب- السلبيات:-

- 1- نسونة العائلة اليمنية: أي ترك أمر تربية الأبناء إلى الأمهات فقط بسبب إضطرار الآباء إلى التغيب عنهم لسنوات عدة، وما ينشأ عن ذلك من قصور في التربية بحكم غياب الآباء، وقصور الأمهات عن القيام بالمهمة، ورفض الأبناء للخضوع لسلطتهن.
- 2- يتسبب الإغتراب أحياناً في الانفصال العائلي وما قد يترتب عنه من تشرد الأبناء.
- 3- إستحواذ فكرة الإغتراب على أذهان النشئ نتيجة للإغراءات المادية التي تصحب الإغتراب، وتفضيلهم الإغتراب على إكمال التعليم، الأمر الذي أدى إلى إرتفاع نسبة التسرب بين طلاب المدارس حتى أن بعض التقارير عام 75 أفادت أنه بين كل ألف تلميذ يدخلون الصف الأول الإبتدائي هناك 127 فقط ينهون السنوات الست.

4- التأثير السلبي لمجتمع المهجر وخاصة المجتمعات غير المسلمة وغير المحافظة على تربية أبناء المغتربين المرافقين لأبائهم، ومشكلات التعليم التي تواجههم من حيث المناهج، واللغة، وعدم استقرار الأب، بالإضافة إلى أن أن التعليم في الخارج يشجع على الإغتراب.

5- الإفراغ السياسي: نتيجة لإستنزاف الإغتراب للفئات النشطة من المجتمع وإغراقها في دوامة الطموحات ذات الروح المادية والفردية، وربط بعض أهم مصالحها بدولة أخرى وبعيداً عن الإعلام الوطني الموجه، وممارسة الحقوق السياسية، كما أن هاجس الإغتراب وإحتلاله لأولويات التفكير للمقيمين يجعلهم أيضاً لا يهتمون بالمشاركة السياسية.

6- يجعل الإغتراب الفرد عرضة للإستقطاب الفكري والسياسي من قبل جهات أو تظيمات ذات عقائد تختلف عن عقيدة الوطن ونهجه.

7- قد يشجع الإغتراب البعض على عدم الإلتزام الخلفي في المهجر، خاصة والكثير من المغتربين من ضغار السن، كما أن الخلل الديمغرافي الناتج عن الإغتراب قد يشجع أيضاً على الإختلال الخلفي.

تثمين الإغتراب وترشيده (بمشاركة الطلاب)

مؤشرات في سبيل تثمين الإغتراب:

- 1- وجوب كفالة حرية الحركة (الإغتراب) للمواطن إلا لأسباب قاهرة، باعتبارها حقاً إنسانياً ودستورياً.
- 2- مازال الإغتراب بالنسبة لكثير من أفراد شعبنا ضرورة معيشية.
- 3- السلبيات التي صاحبت الإغتراب ليست كلها حتمية، كما أنه يمكن التقليل منها.
- 4- السلبيات التي يمكن أن تترتب على حظر الإغتراب.

مؤشرات في سبيل ترشيد الإغتراب:

- لا بد من تحديد الأهداف أو لاص تحديداً دقيقاً وصائباً
- 1- الحد من سلبيات الإغتراب
 - 2- إنماء إيجابيات الإغتراب
 - 3- تأمين مستقبل الإغتراب طالما بقي ضرورياً لتأمين معيشة البعض أو لدعم ميزانية الدولة.
 - 4- الانتقال بالإغتراب من كونه ضرورة إلى مجرد خيار

● لا بد من الإعتماد على أسلوبين لتحقيق الأهداف أعلاه:

- 1- أسلوب دفع الفرد للإستجابة الذاتية والإختيارية لمتطلبات الترشيح والإنماء
- 2- أسلوب التشريع وحمل المواطنين على الضروريات التي تتطلبها المصلحة العليا للبلاد.